الاتحاد الأوروبي : المكانة العالمية

المقدّمة

يعتبر الاتحاد الأ وروبي تكتلا اقتصاديا قويا وظّف قوته الإ نتاجية لاكتساب النفوذ العالمي. ولئن تدعمت مكانته التجارية والمالية النقدية، فإنّ حضوره الجغراسياسي في العالم ظلّ محدودا.

I - قطب تجاري ومالي قوي

يُعدُّ الاتحاد الأوروبي أ كبر قوة تجارية في العالم كما يعتبر قطبا ماليا متنامي الأ همية وهو ما يمنحه مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ونفوذا اقتصاديا عالميا كبيرا.

1 – القوة التجارية الأولى في العالم

تتجلّى القوة التجارية للاتحاد الأ وروبي في حصته المرتفعة من المبادلات التجارية العالمية وفي تركيبة مبادلاته التي تتميز بغلبة المنتجات الصّناعية وفي إنجاز القسم الأكبر منها مع البلدان المتقدمة.

أ – حصة مرتفعة من المبادلات العالمية للبضائع والخدمات

سجّلت مبادلات الاتحاد الأوروبي نموّا مطّردا وهو يستأ ثر بقرابة خمس المبادلات العالمية للبضائع سنة 2008 دون اعتبار المبادلات بين أقطاره. وتبلغ هذه الحصّة من المبادلات العالمية الجملية للسّلع قرابة 40%إذا ما اعتبرنا المبادلات بين الأ قطار الأ عضاء. كما يستأ ثر بأ كثر من ربع القيمة الجملية للمبادلات العالمية للخدمات. ويعدّ بذلك القوة التجارية الأ ولى في العالم متقدّ ما على غيره من التجمعات الاقتصادية الكبرى وعلى بقية أقطاب الثالوث[1 و2].. وتعكس هذه المكانة العالمية المهيمنة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

وترتبط حصة الاتحاد في المبادلات التجارية العالمية أ ساسا بحصة بعض أ قطاره إ ذ تعتبر أ لمانيا القوة التجارية الأولى في الاتحاد الأوروبي: فهي تسهم بقرابة خمس مبادلات الاتحاد وتعتبر القوة التجارية الثانية في العالم دون اعتبار الاتحاد الأوروبي تليها فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا. وهكذا يتّضح أن القوة التجارية للاتحاد الأ وروبي هي في الواقع قوة بعض أقطاره التي تستأ ثر بحصة أساسية في إنتاج الخدمات والمنتجات الصناعية والفلاحية.

ب– مبادلات كتلة قوية ومتقدّمة

تعكس تركيبة المبادلات التجارية قوة الاقتصاد الأوروبي وتقدّمه.ويتبوّأ الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في العالم في صادرات المنتجات الصناعية والمرتبة الثانية في صادرات المنتجات الفلاحية سنة 2009. وتستأ ثر المنتجات الصناعية بأ كثر من ثلاثة أ رباع القيمة الجملية لصادراته وأ كثر من ثلثي القيمة الجملية لوارداته وهو ما يعكس قوة الصناعة الأ وروبية ونجاعة التحولات التي تشهدها في السنوات الأ خيرة وتبرز ضمنها خاصة منتجات صناعة معدّات النقل ومنتجات الصناعات الكيمياوية اللتان تمثلان قرابة ثلثي قيمة الصّادرات الصناعية فضلا عن منتجات التكنولوجيا العالية. وتمثل المواد الطاقية قرابة خمس القيمة الجملية للواردات وهو ما يؤ كد تبعية الاتحاد الأ وروبي في هذا الميدان إذ تمثل الواردات أ كثر من نصف حاجياته الطاقية[3]. ولئن كانت الموازنة التجارية تسجل عجزا بلغ قرابة 105 مليار يورو سنة 2009 فإنّ هذا العجز فضلا عن استقراره يرتبط خاصة بتفاقم كلفة الواردات الطاقية، والعجز المسجل في مبادلات منتجات التكنولوجيا العالية وفي المنتجات الفلاحية. وهو عموما لا يمثل سوى خمس قيمة العجز التجاري للولايات المتحدة الأ مريكية وتتم تغطيته بواسطة المداخيل السياحية ومرابيح الشركات عبر القطرية في الخارج.

ج– مبادلات تتم مع البلدان المتقدمة وتتنامى فيها حصة الأقطار الصاعدة

تتم المبادلات التجارية مع أ غلب بلدان العالم لكن البلدان المتقدمة تستقطب الحصة الأكبر منها [4]. وما زالت الولايات المتحدة الأ مريكية الطرف الرئيسي في مبادلات الاتحاد الأ وروبي رغم التراجع الجلي لحصتها من هذه المبادلات. ولئن كانت هذه المبادلات تتم مع عدد كبير من البلدان النامية، فإ ن حصة بعض القوى الصاعدة في العالم النامي تزداد بنسق مطّرد وتبرز على وجه الخصوص الصين الشعبية [5] . كما يزداد نصيب روسيا في مبادلات الاتحاد الأوروبي خاصة بسبب حاجته المتزايدة إلى المواد الطاقية إذ تعد روسيا أوّل مزوّد له بالغاز الطبيعي. أ ما بقية بلدان الجنوب وباستثناء الأقطار النفطيّ ة، فان نصيبها ما زال ضعيفا رغم سعي

الاتحاد الأوروبي إ لى تعزيز علاقاته الاقتصادية مع مجموعة **إفريقيا-الكاريبي-المحيط الهادي*** والأقطار النامية المتوسطية والأقطار الأ قل تقدما خاصة في القارة الإ فريقية. و يتضح بروز نزعة جديدة ما انفكت تتدعم في السنوات الأخيرة وهي تعزيز التبادل مع الأقطار الصناعية الجديدة في آسيا وخاصة الصين الشعبية من جهة ومع روسيا من جهة ثانية مقابل تراجع حصّة الطّرفيْن التقليديين في المبادلات : اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

2- قوة مالية متنامية

يتدرّج الاتحاد الأوروبي بصفة ثابتة إلى قطب مالي عالمي تتنامى قوته ويتعزز تأثيره بشكل مطّرد. وتستند هذه القوة المالية النقدية المتنامية إلى جهاز مصرفي قوي وبورصات نشيطة وإلى عملة موحدة هي اليورو.

أ – الهيمنة على أدفاق الاستثمار المباشر الأجنبي

استقطب الاتحاد الأ وروبي قرابة 1/2 أ دفاق الاستثمار المباشر الأ جنبي الواردة ووفر 45 % من الأدفاق الصادرة في العالم سنة 2009 متقدّما بذلك على بقيّة أقطاب الثّالوث وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهو ما يؤكّد قوة اقتصاده وجاذبيته[6 و7]. كما يؤكّ د المكانة المتنامية لليورو كعملة عالمية منافسة للدولار إذ تحوّل في ظرف وجيز نسبيا إلى العملة الثانية في العالم بعد الدولار الأمريكي فهو عملة أساسية في الاستثمار العالمي وفي احتياطي الصرف وفي المبادلات التجارية العالمية وفي العمليات النقدية المالية العالميّة علاوة على اعتماده عملة مرجعية في منطقة الفرنك الإفريقي وفي بعض أقطار أوروبا الوسطى والشرقية [8]. وتمثل الولايات المتحدة الأ مريكية الوجهة المفضلة لأ دفاق الاستثمار المباشر الأ جنبي الصادرة عن الاتحاد الأ وروبي [9] ولئن شهدت حصّ تها تراجعا تدريجيّ ا مقابل تنامي حصة بلدان أ مريكا الوسطى والجنوبية والأقطار الآ سيوية وحصة أقطار أ وروبا الوسطى والشرقية فإنّ القسط الأ وفر من أ رصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الأ وروبي الصادر ما زال متوطنا فيها. وتتركز القوة المالية للاتحاد الأوروبي في عدد محدود من الأقطار الأعضاء التي تأوي مؤسّسات بنكيّة وبورصات عالميّة نشيطة مثل لندن وفرنكفورت وباريس وميلانو. وتستأ ثر كل من المملكة المتحدة وأ لمانيا وفرنسا وهولندا تباعا بالقسط الأ وفر من هذه الأ دفاق الصادرة والواردة. أ ما على المستوى القطاعي فان الخدمات تستحوذ على قرابة ثُلثي قيمة أرصدة الأ دفاق الصادرة والواردة مقابل تراجع واضح للاستثمار في الصناعات المعملية. وعلاوة على تعزيزها للقدرات الاقتصادية الأوروبية فإنّ هذه الاستثمارات الأ جنبية المباشرة تدعم المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في العالم.

ب – حصة مرتفعة من عائدات السياحة العالمية

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مجال سياحي في العالم فقد استقبل 325,5 مليون سائح سنة 2009. وفضلا عن إ سهامه في تنشيط الاقتصاد وخلق مواطن الشغل، فإنّ النشاط السياحي يولّد أ دفاقا مالية ضخمة بلغت سنة 2009 أكثر من 300 مليار دولار تعزّز قوة الاتحاد الأوروبي ونفوذه الماليّين في العالم وتمنح شركاته السياحية حضورا عالميا مؤثرا [10]. وتستأثر كلّ من اسبانيا وايطاليا وفرنسا بقرابة ثلثي العائدات السياحية باعتبارها الوجهة المفضّلة للسياح.

ج – المانح الأوّل للمساعدات العمومية من أجل التنمية في العالم

يمثّل الاتحاد الأ وروبي طرفا نشيطا في "هيئة المساعدة من أ جل التنمية"، فقد أ سهم سنة 2009 بما يفوق نصف القيمة الجملية للمساعدات من أجل التنمية ويتصدّ ر بذلك قائمة المانحين في العالم[11]. وتعتبر أقطار شمال وغرب الاتحاد الأ كثر مساهمة في المساعدات باعتبار النسبة من الناتج القومي الخام. وتستفيد الأقطار الأقل تقدّ ما وخاصة منها المستعمرات السابقة للقوى الأ وروبية الكبرى من القسم الأ كبر من هذه المساعدات. وهي تُوَظّفُ لتعزيز الحضور السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الأقاليم والقارات المستفيدة من هذه المساعدات كما تدعم مكانته في العالم.

II - حضور جغراسياسي محدود

1 – التغيرات الجغراسياسية في العالم والتحدّيات الجديدة

ظلّ النفوذ السياسي للاتحاد الأوروبي وقدراته العسكرية محدودين بدليل محدودية قدرته على التأثير في مجريات الأ حداث الدولية بما يتناسب وقوته الاقتصادية ويخدم مصالحه[12].

ولئن ظلّت الحاجة إلى موقف سياسي أوروبي متميّز وقوة عسكرية أوروبية غير ملحّة حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي نتيجة الاصطفاف السياسي الطوعي للاتحاد الأ وروبي وراء الولايات المتحدة الأ مريكية والقبول بالمظلة العسكرية الأ مريكية التي يمثّلها حلف شمال الأ طلسي في ظل الحرب الباردة، فان التغيرات الجغراسياسية التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين أفضت إلى واقع دولي جديد وضع الاتحاد الأوروبي أمام تحدّيات عديدة. فلقد أدّى سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة الاشتراكية إلى تفرد الولايات المتحدة الأ مريكية بالقرار الدولي ونزوعها المعلن إ لى السيطرة على الموارد الإستراتيجية والأ سواق وتهميش الاتحاد الأ وروبي. وقد أ درك الأ وروبيون في ظلّ هذه التحوّ لات ضرورة تعزيز "التضامن الاقتصادي" بـ "تضامن سياسي وعسكري" عبر تدعيم وحدتهم السياسية وإنشاء قوة عسكرية تكون أداة تسند عملية التنمية الاقتصادية وتحمي مصالحهم عبر العالم. غير أ ن هذا التوجه الذي جسدته "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" أفضى إلى نتائج هزيلة ومازال الاتحاد الأوروبي يعاني محدودية نفوذه السياسي وضعف قدراته العسكرية.

2- تأثير سياسي محدود

نجح الاتحاد الأ وروبي في نسج شبكة علاقات اقتصادية متنوّعة تعزز قوته الاقتصادية وتؤكّد مكانته في الاقتصاد العالمي على غرار الاتفاقيات المبرمة مع مجموعة "**افريقيا- الكارايب- المحيط الهادي**"* منذ ستينات القرن الماضي واتفاقيات **الشراكة "الأوروبية- المتوسطية"*** منذ 1995 . كما فرض حضورا مؤثرا في القضايا الاقتصادية والثقافية الدولية مثل مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة ومسألة إدارة شبكة الأنترنت علاوة على حضوره في المؤسسات المالية الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وفي مختلف الهيئات الأ ممية. غير أن تأثيره السياسي ظل محدودا وما انفكّ ت سياسته الخارجية المشتركة تسجل التعثّر تلو الآخر خاصة في ما يتعلق بالقضايا السياسية الدولية الكبرى. فلقد انقسمت أ قطار الاتحاد الأ وروبي أ ثناء حربي الخليج الثانية (1991) والثالثة(2003) بين مجموعة تساند السياسة الأمريكية تتزعمها المملكة المتحدة ومجموعة ثانية ترفض الانسياق وراء السياسة الأمريكية وتتزعّمها فرنسا وهو ما خلق أزمة سياسية بين "**أوروبّا الجديدة**" و"**أوروبا العجوز**". كما تتجلى محدودية النفوذ الجغراسياسي الأ وروبي في العلاقات الدولية من خلال ضعف التأ ثير في مسار القضية الفلسطينية رغم أ ن الاتحاد الأ وروبي عضو في اللجنة الرباعية(الكوارتيت) الراعية لعملية السلام [13] ورغم الإجماع الحاصل بين الأقطار الأعضاء حول الموقف من هذه القضية.

3- حضور عسكري ضعيف

ينفق الاتحاد الأ وروبي قرابة نصف ما تخصصه الولايات المتحدة الأ مريكية للإ نفاق العسكري [14]. والواقع أ ن هذا الإ نفاق العسكري هو مجموع نفقات دوله الكبرى وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا. لذلك ظلت قدرته على الانتشار العسكري في العالم محدودة مقارنة بالإ مكانيات الضخمة للولايات المتحدة الأ مريكية في وقت تتعدّ د فيه النزاعات المحلية والإقليمية التي تؤ ثر بشكل جلي على أمنه الإقليمي على غرار النزاع في منطقة البلقان وعلى مصالحه الإ ستراتيجية ومنها حاجته إ لى الموارد الطاقية على غرار النزاعات المتأججة في الشرق الأوسط وآ سيا الوسطى . وظلت المهام العسكرية للاتحاد الأوروبي محدودة جدّا فقد تولت قواته أولى مهامها سنة 2003في منطقة البلقان وتمثلت في رقابة أمنية بسيطة لم يتيسر تنفيذها لولا المساعدة اللوجستية لحلف شمال الأ طلسي [15]، ولئن تعددت هذه المهام داخل القارة الأ وروبية (البوسنة والهرسك، مقدونيا، كوسوفو) وخارجها خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2003 فإ نها ظلت تعكس حدود القدرات الأوروبية في هذا الميدان.

ويعود العجز الأ وروبي الواضح عن انتهاج سياسة خارجية ودفاعية موحدة إ لى جملة من العوامل الداخلية والخارجية. وتتصدّ ر العوامل الداخلية أوّ لية المصالح القطرية على مصالح الاتحاد في السياسات الخارجية والدفاعية للدّول الأعضاء وغياب الإجماع حول إنشاء قوة عسكرية أوروبية فضلا عن ضعف القدرة على القيام بأعباء هذه القوة خاصة وأن أغلبية الدول الأعضاء تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي، علاوة عن تحفظ الرّأي العام الأ وروبي على الإ نفاق العسكري وتأصّ ل تقاليد الحياد في بعض الأقطار. أ ما العوامل الخارجية فتتمثل أساسا في سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأبيد الانقسام السياسي والضعف العسكري للاتحاد الأوروبي باعتباره قوة منافسة لها والإ بقاء عليه في الوقت نفسه بمثابة سوق ضخمة أمام رأس المال والمنتجات الأمريكية [16].

الخاتمـــة

لم يَرْقَ الاتحاد الأوروبي إلى مستوى القوّة العظمى بل ظل تكتلا اقتصاديا قويا أو قوة غير مكتملة البناء ذلك أن المكانة التي يتمتع بها في العالم ترتبط أساسا بقوته الاقتصادية. كما أن ما يترتب عن هذه المكانة من نفوذ يستند أساسا إلى نفوذ أقطاره الكبرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا...أكثر مما يستند إلى نفوذ المجموعة.